Zagazig J. Agric. Res., Vol. 51 No. (5) 2024 1141-1154

Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

مساهمة العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند

دعاء محمد محمد حمدي[1*] – عبدالله محمد الشناوي[2] – سهام عقل عبدالله[3]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق – مصر

2- قسم الاقتصاد – كلية التجارة- جامعة الزقازيق – مصر

3- قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر – مصر

Received: 08/09/2024; Accepted: 10/09/2024

الملخص: يوضح البحث كيف تساهم العناقيد الصناعية في تحسين الإنتاجية والابتكار من خلال توفير بيئة تعاونية تجمع بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعضها ببعض والمراكز البحثية. ويناقش البحث تأثير العناقيد الصناعية في تسهيل وصول المشروعات إلى المواد الخام، والتكنولوجيا، والأسواق، مما يدعم قدرتها على النمو والتوسع. كما يركز على كيفية تمكين العناقيد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من التغلب على تحديات مثل التمويل والبنية التحتية، وتحقيق التنمية الاقتصادية في الهند. والدور الحاسم الذي تلعبه العناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، حيث تعتبر هذه المشروعات دعامة أساسية للاقتصاد الهندي. وتتيح العناقيد الصناعية فرصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول للموارد المالية والوصول لتكنولوجيا أفضل، وتعزز من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي والعالمي.

الكلمات الإسترشادية: العناقيد الصناعية، التنافسية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهند.

المقدمة والمشكلة البحثية

العناقيد الصناعية ظاهرة اقتصادية تتمثل في تكامل مجموعة من المشروعات في نفس الصناعة، بهدف تحقيق مزايا تنافسية واستراتيجية مشتركة. يتميز مفهوم العناقيد الصناعية بتبادل المعرفة والتكنولوجيا والموارد بين المشروعات، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على التفاعل مع التحديات والفرص في السوق.

تُعَد العناقيد الصناعية واحدة من أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها العديد من دول العالم لتنمية المشروعات إذ ارتفع عدد برامج المبادرة العنقودية ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم استجابةً لضغوط المنافسة الدولية حيث كان هناك (26) دولة من مجموع (31) دولة من دول الاتحاد الأوروبي لديها برامج عنقودية (**النواب، 2017**).

وقد قام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإصدار مذكرة العنقود الأوروبي لتشجيع الابتكار من أجل تطوير العناقيد الصناعية وتنميتها كما تعتمد الولايات المتحدة والصين وايطاليا والهند وغيرها اعتماداً كبيراً على استراتيجية العناقيد الصناعية.

إن المكاسب المحتملة من إقامة العناقيد الصناعية والممثلة في تحقيق تنمية صناعية واقتصادية إقليمية، بالإضافة إلى النمو التكنولوجي المتزايد وتطوير الابتكار أدى بالباحثين إلى الاهتمام بالعناقيد الصناعية خاصه في الدول النامية كونها تدخل في إطار الاستراتيجيات التي تحفز التنمية الصناعية، كما تساهم العناقيد الصناعية التي تعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل وتشجيع الصادرات والابتكارات في الاقتصاد الهندي مما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للهند. وتُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو الصناعي في الهند لأنها توفر فرص عمل وتساهم بنسبة 37.33% من إجمالي الناتج الصناعي وتساهم بحوالي 35% من الصادرات المباشرة وهي التي تشير إلى بيع المنتجات من بلد إلى بلد بدون وسطاء أو وكلاء (**Rawat, 2017**).

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث تتناول الدراسة قضيتين في غاية الأهمية، الأولى تتعلق بالعناقيد الصناعية والأخرى تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند.

*** Corresponding author: Tel. :**+201033538033
E-mail address: shrif0335@gmail.com

يتزايد الاهتمام بدور العناقيد الصناعية في الهند كوسيلة لتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو قطاع بشكل العمود الفقري للاقتصاد الهندي من حيث توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الدراسة تكتسب أهمية كبيرة لأنه يهدف إلى تحليل مدى فعالية العناقيد الصناعية في الهند في دعم هذه المشروعات، واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها تحسين دور هذه العناقيد لتعزيز القدرة التنافسية، وفهم أفضل الآليات التي يمكن من خلالها تحسين أداء هذه المشروعات داخل العناقيد الصناعية.

مشكلة الدراسة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند تحديات كبيرة في ظل بيئة تنافسية متزايدة، وسرعة التغيرات التكنولوجية فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الهند، إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود متعددة تشمل نقص الموارد، وضعف الوصول للأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج. على الرغم من أن العناقيد الصناعية تلعب دوراً محورياً في تعزيز قدرة هذه المشروعات على المنافسة. إلا أن الدور الذي تلعبه هذه العناقيد في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند لايزال غير مستغل بشكل كامل. وعلى هذا الأساس تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

كيف تساهم العناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند؟

وللإجابة على هذا السؤال يلزم الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية:

- ماهي العناقيد الصناعية وما هي معايير انشائها؟
- ما هي شروط نجاح العناقيد الصناعية وهل توجد البيئة الاقتصادية المناسبة لها؟
- ما المقصود بالميزة التنافسية؟ وكيف يمكن قياسها؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدارسة في التعرف على دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذا الهدف يلزم البحث في إمكانية تحقيق عدد من الأهداف الفرعية وهي:

- عرض مختلف برامج واجراءات الحكومة في تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تبنى استراتيجية العناقيد الصناعية.
- عرض آفاق تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية من خلال المشاكل والصعوبات التي تواجهها والتعرف على الحلول الممكنة لدعم تطبيقها.

فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على بعض الفرضيات، وهي:

- أن العناقيد الصناعية في الهند تسهم في زيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- يوجد أثر إيجابي للعناقيد الصناعية على خلق ثقافة الابتكار مما يجعلها محركاً للتنمية الاقتصادية.
- العناقيد الصناعية ذات تأثير إيجابي على صادرات الهند ومستوى التشغيل

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي حيث تعتمد منهجية الدراسة في الجانب النظري على تجميع الدراسات والبيانات الخاصة بموضوع البحث للتعرف على مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الصناعية وأهميتها، ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الصناعية، وتحقيق استراتيجيه التنمية الصناعية والتعرف على الاتجاهات العالمية في مجال العناقيد الصناعية.

مجال الدراسة وحـــدودها

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية

وتتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الهند في مجال الاهتمام بتأهيل وترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبنيها لفكرة العناقيد الصناعية.

الحدود الزمنية

حيث تركز الدراسة على الفترة زمنيه (2000-2022).

الدراسات السابقة

سمح لنا البحث المستمر من الاطلاع على عدد كبير من الأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع من جانبه النظري، في حين أننا لم نتحصل على تلك التي تناولت جانبه التطبيقي خاصة في الدول النامية، من بين هذه الدراسات نذكر الآتي:

ركزت دراسة **Michel (1999)** على صناعة الالكترونيات في بيانغ (ماليزيا)، وتوصل إلى أن بعض عناقيد التكنولوجيا العالية تطورت إلى مراكز بحوث في مرحلة نضجها، وأنه ليس هناك قياس نوعي لمعرفة أين يكون العنقود ناضجاً، وأنه يستلزم أن تكون هناك مساهمة جهود منظمي الأعمال في تحسين تشكيل العنقود الصناعي وتكييفه لبيئة العمل، كذلك توصلت الدراسة إلى أن عنقود الإلكترونيات في بيانغ في طريقه إلى قيادة سياسات

الإنتاجية من خلال تنظيم الكفاءات، وأن المزايا التنافسية في التصنيع والخدمات تترافق مع هندسة الإنتاج ذات النوعية العالية والتكلفة المنخفضة. كما أوضحت دراسة (**Arif, 2012**) أهمية العناقيد الصناعية في الدول النامية، حيث أنها لا تقتصر على خلق فرص عمل كبيرة في قطاع المشروعات التحويلية فقط ولكنها أيضاً تمثل نواة لدعم التنمية الصناعية من خلال خلق اقتصاديات التكتل. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الابتكارات ورأس المال البشري والاجتماعي لبقاء العنقود الصناعي على المدى الطويل. وأوضحت دراسة (**Suinisheva, 2010**) أن العناقيد الصناعية تمثل استراتيجية من شأنها أن تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وأن تعزز التنمية والابتكار والمنافسة على المستوى الكلي. وأنها تمثل أداة أساسية في كازخستان لتحقيق التنمية واستطاعت أن تساعدها أن تكون واحدة من بين 50 دولة متقدمة. كما أكدت الدراسة على أنه يمكن تطوير العنقود الصناعي من خلال العمالة الماهرة المدربة وأن مؤسسات الاعمال التي تعمل في قطاعات مختلفة ولها فرصة أن تتجمع في عنقود يمكن أن تحسن من تنافسيتها من خلال المشاركة والتبادل فيما بينها. وفيما يتعلق بصناعة الغذاء في كازخستان فإنها تتجمع في منطقة ألماتي حوالي 50 مشروع منتج للغذاء وأن تلك المشروعات الصناعية تتوطن في منطقة مناسبة حيث تساهم تلك المنطقة بحوالي 27% من أجمالي المنتجات الغذائية على مستوى دولة كازخستان ومن شأن تجمع هذه المشروعات في شكل عنقود صناعي أن يساهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الصادرات. وتناولت دراسة (**زواش، 2014**) العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهدفت إلى فهم أهم المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي عزلها عن محيطها الصناعي والعلمي وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها ويتمثل الحل في ربطها في عناقيد صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات استراتيجية فعالة تجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. وهدفت دراسة (**Hus, 2014**) إلى ايضاح تأثير تكوين العناقيد الصناعية على الحصول على الموارد البشرية المهنية. وكشفت النتائج أن الموارد البشرية المهنية هي العامل الأساسي لتشكيل العناقيد الصناعية وتحسين القدرة التنافسية كذلك يعد العنقود الصناعي هو العامل الرئيسي لجذب الموارد البشرية المهنية. وفيما يتعلق بدراسة (**طرشي، 2015**) فقد أوضحت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم مداخل التنمية والتي من الممكن أن يكون لها مساهمة فعالة في أي اقتصاد إذا تم تطويرها وتنميتها على أسس سليمة وواضحة مثل العناقيد الصناعية، والتي يمكن أن تكون حلاً للعديد من المشاكل والمعوقات التي تقف عائقاً دون تطور هذه المشروعات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ولخصت الدراسة إلى أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي وذلك لعدم قدرة هذا النوع من المشروعات على مواجهة التحديات ومن أهم أشكال الدعم الحكومي هو وجود سياسات نقدية ومالية وضريبية ملائمة، وتوفير التمويل اللازم لتطوير العناقيد الصناعية. وقامت دراسة (**الطيبي، 2016**) بتحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى كشف المزايا الناتجة عن تفعيل التجمعات، وكذلك أنواعها ودورة حياتها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتيجة أن العمل داخل العنقود الصناعي يوفر للمؤسسات العاملة العديد من المزايا، تتمثل في تقييم حلول متكاملة لمشاكل المؤسسات، ويمثل العنقود إطارا واضحا للعلاقات الصناعية على نحو يكشف نقاط الضعف بما يمكن من تصميم استراتيجية لتقويته، وأن منهجيات تطوير العناقيد تصاغ وفقا لمتطلبات كل حالة على حدة نظرا لاختلاف بيئات العمل

واتضح ان بعض الدراسات أن هناك ركزت على أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ودراسات أخرى ركزت على أهمية العناقيد الصناعية خاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأخرى ركزت على دور العناقيد الصناعية في مصر في دعم وتطوير صناعات محددة مثل الجلود والأثاث، تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها توضح دور العناقيد الصناعية في تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، بالإضافة إلى استعراض أهم المشروعات التي تتوطن في الهند وتساهم في خلق فرص العمل والمشروعات التي يمكن أيضًا أن تساهم في الصادرات الصناعية نظراً لتوطن تلك المشروعات بالهند، وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي لأهم المشروعات في الهند.

الإطار النظري للعناقيد الصناعية

تعود الجذور التاريخية الاقتصادية للعناقيد الصناعية إلى **"ألفريد مارشال"** من خلال نظريته المتعلقة بالتوطن الصناعي الذي وضح فيها أهمية التمركز الصناعي الذي تقدمه المشروعات القريبة جغرافياً، وقدم خلالها ثلاثة تفسيرات حول تفضيل بعض المنشآت الصناعية المتركزة في مناطق معينة، وهي: تقارب المنشآت جغرافياً لتحصل على العمالة المتخصصة والماهرة. كذلك قدرة هذه المنشآت على أن تمد الصناعة بمدخلات غير متبادلة تجاريًا، والاستفادة من اقتصاديات الحجم في تنمية واستخدام التكنولوجيا والبنية الأساسية ورأس المال. وأخيرًا يمكن لتلك المنشآت أن تحصل على المعلومات والمعرفة (التكنولوجيا، والمنتجات، والأسواق) بسهولة وكفاءة عالية وتحويلها إلى ابتكارات ملموسة. ثم أوضح

"مارشال" أن قوة العنقود الصناعي يحكمه نسيج اجتماعي يحدد حدوث التكامل بين المعرفة التكنولوجية الموجودة والمنتجات لتحقيق التنافسية.

تعريف العناقيد الصناعية

لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً حول حدود العناقيد الصناعية ولا مدى القرب الجغرافي وكذلك توفر خدمات النقل والخدمات اللوجستية ويختلف عدد المشروعات الأساسية في كل عنقود، القواسم المشتركة ذات الأهمية هنا هي استخدام نفس موردي المواد الخام والمدخلات المختلفة تخدم نفس الأسواق والعملاء وتستغل الأراضي والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تواجه نفس العقبات والتحديات والعوائق الإدارية وتوافر التمويل.

- وعرفها "بورتر" بأنها تجمعات جغرافية بين مؤسسات مترابطة، وموردين مختصين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويتسع المفهوم ليشمل عدداً من مؤسسات التمويل، والمشروعات الحكومية، وغير الحكومية
- كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها شبكات من الإنتاج، تنشأ نتيجة التشابك المتين بين المنشأة الصناعية ولها نشاطات متشابهة أو متكاملة، وتقتسم العمل فيما بينها، حيث يتشابك كل من الموردين ووكلاء إنتاج المعرفة لتمثيل سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج (**احداد، 2022**).

ومما سبق يتضح أن العناقيد الصناعية تركز على مجموعة من المحاور أهمها (**Hussian, 2018**):

- القرب الجغرافي ويمكن أن يكون في مناطق حضرية أو ريفية.
- خلق قيمة أي تشترك في صنع سلعة أو خدمات ذات قيمة للعملاء.

بروز دور بيئة الأعمال الملائمة كعنصر أساسي في تسهيل التنسيق بين المشروعات الحكومية والجامعات ومراكز البحث والتطوير على المستوى المحلي والوطني.

خصائص العناقيد الصناعية

تُساهم معظم العناقيد الصناعية في تنمية القدرة والميزة التنافسية للمؤسسات ويجعلها قادرة على التغلب على التحديات فهو من أهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة المخاطر، ومن أهم خصائص العناقيد الصناعية الآتي (**لفته وكريم، 2023**):

- القدرة على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج بتكاليف أقل نسبياً من استيرادها، مما يؤثر ايجابياً على القدرة التنافسية على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، ويزيد من فرص الحصول على مزايا الحجم الكبير.
- المشروعات في التجمع الجغرافي تربطها علاقات في سلسلة القيمة للاستفادة من الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية مما يساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.
- التركيز الجغرافي في العناقيد الصناعية يختلف من عنقود لأخر فيمكن أن يكون العنقود الصناعي في مدينة بأكملها أو في عدة مدن.

وفي الهند هناك مجموعات الجلود في رانيبت وتظهر عدداً من خصائص نموذج المنطقة الصناعية، بما في ذلك العمل المشترك. تدخل العديد من هذه المشروعات في ترتيبات التعاقد من الباطن مع المصانع المركبة أو وحدات التصنيع. وهذا القرب المادي في حد ذاته من الممكن أن يولد "تأثيرات التكتل"، من خلال خفض تكاليف النقل والمعاملات بمختلف أنواعها. فإن رانيبت عبارة عن مساحة مرنة ومهمة في إنتاج المنتجات الجلدية ضمن مجموعة مركزة جغرافياً تتكون من شبكة من وحدات الإنتاج الرسمية وغير الرسمية، المرتبطة من خلال التعاقد من الباطن والروابط بين العمل. ونظراً لتواجدهم في هذه المنطقة منذ العصور الاستعمارية وتوافر العمال شبه الماهرة لعقود من الزمن، فإن عائلات الأعمال لا ترغب في الانتقال إلى منطقة مجاورة.

أنواع العناقيد الصناعية

تنقسم العناقيد الصناعية إلى مجموعة من الأنواع، حيث تختلف أنواعها باختلاف نشأتها ونوعها ودرجة ترابطها وهيكلها، وعليه يمكن تصنيف العناقيد الصناعية وفقاً لعدد من المعايير أهمها (**إبراهيم، 2018**):

حسب النشأة

يتكون العنقود الصناعي نتيجة وجود تاريخ قديم للمنطقة في صناعة ما لذلك ينشأ العنقود الصناعي في ذلك المكان بشكل تلقائي أو طبيعي بسبب توافر الموارد الطبيعية والمهارات اللازمة وارتفاع الطلب على ذلك المنتج.

حسب النوع

يتكون العنقود الصناعي نتيجة وجود تجمع في صناعة معينة كصناعة السيارات في ألمانيا أو الحسابات والبرامج الحديثة في بنغالور بالهند.

حسب درجة الترابط

تتكون العناقيد الصناعية نتيجة الترابط الأفقي أو الرأسي فالترابط الأفقي يضم عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنتج منتجات نهائية وتقوم بتسويقها أما الترابط الرأسي يضم عدد من المشروعات الكبيرة ويمدها مؤسسات أصغر بمدخلات الإنتاج.

الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية

يُعَد أسلوب العناقيد الصناعية أحد أفضل الأساليب لرفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية، إذ يسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي وزيادة الصادرات، ويوجد في قاعدة بيانات معهد التنافسية وحدها معلومات عن 800 عنقود صناعي في 52 دولة حول العالم، حيث أن المنافسة بين المشروعات من أهم المبادئ للمحافظة على أهمية النشاط فالتنافس هو الذي يدفع العناقيد الصناعية نحو التطور والابتكار. ويتزايد الأثر الإيجابي للعناقيد الصناعية مع تطوير تنافسية العناقيد الصناعية لتصل بموارد الدولة المحدودة إلى طاقاتها القصوى نتيجة التخصص وتركيز الجهود في الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة بدلاً من توزيعها على عدد من الأنشطة الاقتصادية، كما أنه نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية ببعضها فإن الأثر المضاعف لارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع على القطاعات الأخرى يكون أكبر مما لو استهدفت جميعها معاً، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المشروعات التي تعمل ضمن العناقيد الصناعية تتمتع بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمشروعات المنعزلة (**حفصي، 2019**).

مزايا وعيوب العناقيد الصناعية

تتمتع العناقيد الصناعية بمزايا وعيوب عديدة نعرضها على النحو التالي (**زرقين والطاهر، 2014**):

مزايا العناقيد الصناعية

تعتبر سياسات دعم وتنمية العناقيد الصناعية سبباً رئيسياً لتحقيق علاقات أكثر تعاوناً بين المشروعات الصناعية وتعزيز الميزة التنافسية في الأسواق وذلك نتيجة لمزايا العناقيد الصناعية وهي:

- الحصول على وفورات الحجم الكبير سواء للمدخلات (المواد الخام والموارد البشرية) والعمليات الإنتاجية أو المخرجات.
- التقليل من تكاليف تبادل السلع الوسيطة أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى تمتع المنتجات بمزايا تنافسية ويساعد على فتح أسواق خارجية جديدة وتنمية الصادرات.
- ينتج عن العناقيد الصناعية زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات وزيادة القدرة التسويقية.
- تساعد العناقيد الصناعية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التغلب على المخاطر التي تواجهها وخاصة مخاطر صغر الحجم.

عيوب العناقيد الصناعية

على الرغم من مزايا العناقيد الصناعية العديدة إلا أن هذه السياسة لها ايضاً العديد من العيوب التي يتطلب معرفتها لاتخاذ الحيطة والحذر وحتى لا تتحول أثارها الإيجابية إلى سلبية، ومن أهم عيوب العناقيد الصناعية ما يلي:

- ان العناقيد الصناعية تعتمد على التعاون والتحالف بين عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تجمعها تخصص واحد بهدف زيادة كفاءتها الإنتاجية وخلق مزايا تنافسية إلا أن سيطرة المشروعات المتعددة الجنسيات والتحالفات والاندماج بين المشروعات الكبيرة الحجم على الاقتصاد العالمي يقف عائقاً بين العناقيد الصناعية والتنافسية العالمية.
- عدم تمتع العناقيد الصناعية بالمرونة الكافية للتجاوب السريع مع أي تغيرات تكنولوجية في العمليات الإنتاجية، ومقاومة وجمود العناقيد الصناعية لهذه التغيرات بغض النظر عن التكاليف المرتفعة لعدم مواكبة هذه التطورات.
- تبني سياسات العناقيد الصناعية وتوجهها إلى قطاعات محددة دون غيرها قد يتسبب في تحقيق نمو غير متوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.
- قد يدفع التباهي بنجاح تجربة أحد العناقيد الصناعية إلى التركيز الزائد على تخصص هذا العنقود الصناعي وتوجيه مزيد من السياسات التنموية له، برغم أنه قد يكون اختيار غير مدروس بكفاءة وأي فشل لهذا العنقود الصناعي يصاحبه تأثير سلبي على قطاعات الاقتصاد الكلى.

تشهد الهند نمواً في الابتكار خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والتكنولوجيا المالية. وتسعى الهند في تعزيز الابتكار من خلال دعم المشروعات الناشئة وتحسين بيئة الاعمال.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توسيع نشاط ريادة الأعمال من خلال ابتكار الأعمال. حيث اتسع نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليشمل القطاعات الاقتصادية لإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والعالمية. وتلعب دورًا حيويًا من خلال توفير فرص عمل وافرة وبمرتبات منخفضة نسبياً، كما أن التكاليف الرأسمالية للصناعة واسعة النطاق، تستطيع هذه المناطق الحد من الاختلالات الإقليمية وضمان توزيع أكثر عدالة خاصة في الدخل القومي. وأحد المؤشرات الحاسمة لتقييم التطور الناجح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد هو البيانات المتعلقة بفتح المشروعات

الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛ إنه يصور البيئة المواتية لفتح ونمو هذه الوحدات في الاقتصاد وكذلك إظهار الروح المعنوية العالية لرواد الأعمال في الاقتصاد الكلي للاقتصاد. كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم ما بين 1109.89 ألف موظف في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يبلغ الذكور حوالي 844.68 ألف موظف بنسبة (76%) والمتبقية 264.92 ألف من الإناث بنسبة (24%) (**Government of India, 2022**). ويوضح جدول 1 تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند خلال الفترة (2001-2016).

ويتضح من جدول 1 ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001 حوالي 105.21 ألف مشروع بينما وصلت في عام 2016 حوالي 633.88 ألف مشروع. كما يوضح الجدول ارتفاع عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عدد العاملين في عام 2001 حوالي 249.33 ألف عامل بينما وصل في عام 2016 حوالي 1109.89 عامل. مما يدل على تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل في تلك المشروعات. أما الفترة (2017-2022) شهدت استمراراً في النمو مع زيادة كبيرة في عدد المشروعات في عام 2022، حيث ارتفع عدد المشروعات إلى 798 ألف مشروع بمعدل نمو 12.39%، مما يعكس تأثير السياسات الحكومية التي تركز على تعزيز ريادة الاعمال واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل عملية التسجيل وإدارة بيئة أكثر دعماً لريادة الاعمال.

وتمتلك الهند ولاية أوتار براديش وتحتوي على أكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحصة قدرها 14.20% من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد. وشكلت الدول العشر الأولى حصة قدرها 74.05% من الإجمالي المقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد. يوضح شكل 1 توزيع المشروعات في الدول العشر الأولى.

ويتضح من شكل 1 أن ولاية أوتار براديش تحتوي على أكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 89.98 مائه ألف مشروع، بينما تحتوي ولاية مدهي براديش على أقل عدد وهو 26.74 مائة ألف مشروع. ولا يمكن أن نغفل الولايات الأخرى التي تحتوي على حوالي 164.52 مائة ألف مشروع.

ويوضح ذلك أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند وأكبر الولايات التي تحتوي على مشروعات صغيرة ومتوسطة

دور الحكومة الهندية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعددت أشكال الدعم من قبل الحكومة الهندية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها (**مصطفى، 2017**):

الحماية

اتخذت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية، والتي يتم انتاجها فقط من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، فهو يضمن عدم المنافسة مع الكيانات الأكبر. وبالتالي، الحماية والاستقرار. وفي الوقت نفسه، يسمح للمشروعات الكبيرة بإنتاج سلع للمشروعات الصغيرة، بشرط أن يتم تصدير 50% من منتجاتها للخارج. مما يجعلها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري ويوفر العملة ويتواجد في السوق العالمية، كما يحدث ذلك في صناعة البرمجيات.

التمويل

تسمح الحكومة الهندية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على قروض ائتمانية بأسعار فائدة منخفضة للغاية لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة، ويتراوح الضمان المقدم من قبل الحكومة من 75% إلى 85% وذلك اعتماداً على مقدار القرض ونوع المستفيد ويتم تحميل مبلغ منخفض مقابل رسوم الضمان السنوية للتسهيل الائتماني المعتمد على مبلغ القرض المستحق، وقد حقق زيادة في حجم المبيعات وتوليد فرص عمل، مما ساهم في وجود أثر إيجابي على المجالات الرئيسية التالية: رفع مستوى التكنولوجيا، ورفع مستوي المهارات، وتطوير السوق، واستدامة المخطط من قبل الحكومة الهندية.

توفير البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

توفير البنية الأساسية اللازمة وذلك عن طريق التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، المساعدة في التسويق، والربط بين أصحاب المشروعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة. وتوفير شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة التلوث، وإنشاء الطرق والبنوك وتوفير المواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

الإعفاءات الضريبية

وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجياً مع الزيادة التدريجية في رأسمال المشروع الصغير، وتسمح الحكومة خلال الخمس سنوات الأولى من بدأ التصنيع بالإعفاء الضريبي بسبة 100%، ويسمح بالإعفاء الضريبي في الخمس سنوات التالية بإعفاء الضريبي بنسبة 50%، ولتحفيز فرص العمل قامت الحكومة الهندية إضافة حافز ضريبي بخصم 30% على الأجور الإضافية المدفوعة للعمال الجدد، كما تقدم الحكومة

جدول 1. عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند خلال الفترة (2001-2022) (بالآلاف)

السنوات	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو	عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأرقام بالألف)	معدل النمو
2001	105.21	-	249.33	-
2002	109.49	%4.07	260.21	%4.36
2003	113.95	%4.24	271.42	%4.31
2004	118.59	%4.07	282.57	%4.11
2005	123.42	%4.07	294.91	%4.37
2006	361.76	%193	805.23	%173
2007	377.36	%4.31	842.00	%4.56
2008	393.70	%4.33	880.84	%4.61
2009	410.80	%4.34	921.79	%4.65
2010	428.73	%4.37	965.15	%4.70
2011	467.56	%9.06	1011.80	%4.83
2012	488.29	%4.44	1061.52	%4.91
2013	510.57	%4.56	1114.29	%4.97
2014	553.65	%8.44	1171.32	%5.12
2015	633.88	%14.49	805.24	%31.25-
2016	-	-	1109.89	%37.83
2017	634	%4.49	1240	%4.35
2018	650	%2.52	1280	%3.23
2019	670	%3.08	1330	%3.91
2020	690	%2.99	1380	%3.76
2021	710	%2.90	1440	%4.35
2022	798	%12.39	1500	%4.17

Source: Ministry of SMEs Annual Report of India 2022.2023

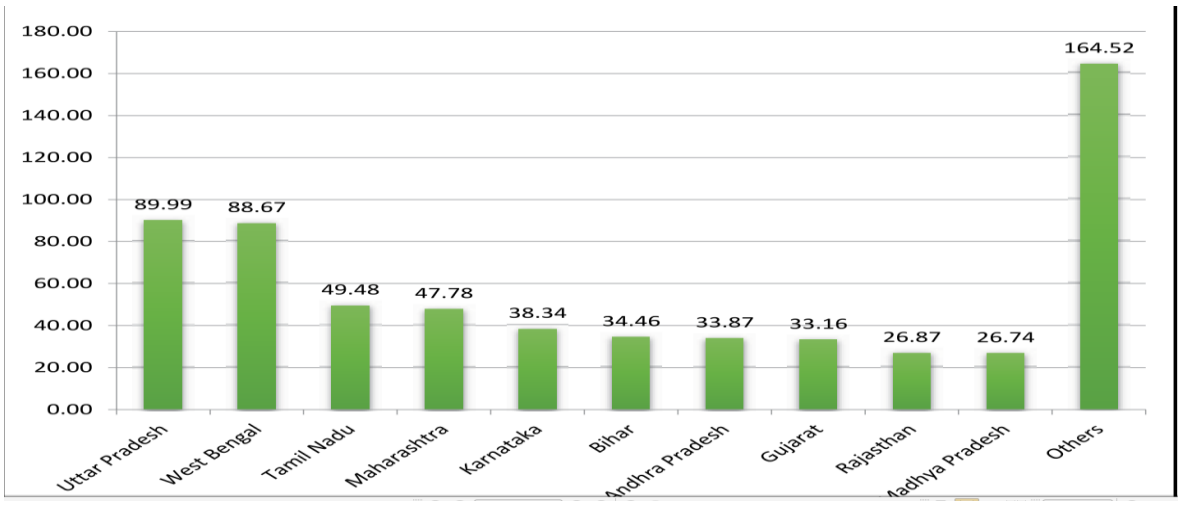

شكل 1. توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند

Source: Government of India (2022). Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Annual Report. p 39.

العديد من المزايا والخدمات المعفاة من الرسوم الجمركية والمحددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناطق جغرافية محددة، وتشجيع القطاع الخاص على تطويرها، ودعم التوازن في التنمية بين جميع أقاليم الهند (**عبدو، 2022**).

بعض نماذج العناقيد الصناعية في الهند

تمثل العناقيد الصناعية في الهند أهمية كبيرة، ومن بين النماذج الهامة في الهند الاتي:

صناعة تكنولوجيا المعلومات

تشير تكنولوجيا المعلومات إلى "الأدوات والتقنيات والنظم التي يمكن استخدامها للحصول على

المعلومات والبيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها، وتضم تكنولوجيا المعلومات ثلاثة أقسام هي:

- صناعة المحتوى المعلوماتي عن طريق المؤسسات التي تنتج الملكية الفكرية كالمؤلفين.
- صناعة بث المعلومات والتي تتم بواسطة مؤسسات الاتصال والبث لتوصيل المعلومات.
- صناعة معالجة المعلومات وتقوم هذه بإنتاج الأجهزة الالكترونية والبرمجيات.

تلعب صناعة تكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في تغيير الصورة النمطية عن الهند من اقتصاد بطيء الحركة إلى دولة توفير حلول للتكنولوجيا العالمية، وتساهم بقوة في تحويل الهند من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تتكون صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية من صناعة البرمجيات والأجهزة الالكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال التجارية، ركزت الهند على اتجاهين رئيسيين هما صناعة الدوائر المتكاملة والتي تمثل الأساس في صناعة الحاسب الآلي، وصناعة البرمجيات والتي تعتمد في الأساس على العنصر البشري المدرب على استخدام الإعلام الآلي، مما يحقق عائد استثماري عالي جداً من هذه المشروعات، خاصة أن المبرمجين الهنود يحصلون على أجور منخفضة في الوقت الذي تباع فيه منتجاتهم في جميع أنحاء العالم بأسعار مرتفعة، الأمر الذي يجعل العائد القومي لهذه الصناعة مرتفع جداً. وتُعد بنغالور الهند من أكبر العناقيد الصناعية الخاصة بصناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند، وتضم الكثير من الأقطاب التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، حيث تساهم بنغالور بما يزيد عن 87% من إجمالي الناتج المحلي لولاية كارناتاكا، ويساهم مركز تكنولوجيا المعلومات بها بما يتراوح بين 34% و40% من إجمالي صادرات تكنولوجيا المعلومات في الهند (**بن منصور، 2019**). ويوضح جدول 2 مساهمة صناعة تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي في الهند.

يوضح جدول 2 نمو حصة صناعة تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق عام 2023 حوالي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي لينمو 0.1% مقارنة بعام 2022 الذي حقق حوالي 7.4%. مما يعزز مكانة الهند كقوة اقتصادية عالمية في مجال التكنولوجيا.

المبادرات والسياسات الهندية في صناعة تكنولوجيا المعلومات

تحتوي صناعة تكنولوجيا المعلومات على عدد من المبادرات والسياسات لتعزيز هذا القطاع وجعله أكثر تنافسية عالمياً ومن بين هذه المبادرات:

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: وذلك لتعزيز الاستثمار في الحوسبة السحابية لتوفير موارد الحوسبة والتخزين عبر الانترنت، مما يدعم التكنولوجيا الحديثة والخدمات الرقمية والعمليات المحددة للبرمجيات، والعمليات المدرجة في الامن السيبراني (**Comptia, 2024**).
- تعزيز النظام البيئي للذكاء الاصطناعي ونشر مشروعات لتعزيز الاتصالات وتبادل الانترنت في ولاية اوتار انتشال لتحسين جودة خدمات الانترنت في الولاية.
- ادخال مخططات من قبل الحكومة الهندية لتطوير الصادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات (**IBEF and BPM, 2024**).

ويوضح شكل 2 أن شركة تاتا للخدمات الاستشارية حققت أعلى صافي مبيعات في الهند بحوالي 2023.59 مليار روبية، كما حققت شركة انفوسيس ثاني أكبر شركة هندية بحوالي 1289.33 مليار روبية، وشركة ويبرو حققت صافي مبيعات 667.92 مليار روبية في صناعة تكنولوجيا المعلومات.

مساهمة صناعة تكنولوجيا المعلومات في الصادرات الهندية

يُعد قطاع تكنولوجيا المعلومات من الدعامات الرئيسية للاقتصاد الهندي ومساهماً كبيراً في صادرات الهند، حيث اخترقت المشروعات الهندية السوق العالمية، وذلك بفضل صناعة تكنولوجيا المعلومات، حيث يساهم هذا القطاع حوالي 8% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت صادرات برامج خدمات الكمبيوتر والتي تشمل تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 12.2% في عام 2023 مقارنة بعام 2022، وذلك وفقاً لتقديرات مجلس ترويج صادرات الالكترونيات وبرامج الكمبيوتر، ويوضح جدول 3 مساهمة صناعة تكنولوجيا المعلومات في الصادرات الهندية.

جدول 2. مساهمة صناعة تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي للهند خلال الفترة (2008-2023)

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
2008	%5	2016	%9.3
2009	%5.8	2017	%7.7
2010	%6.1	2018	%7.9
2011	%6.4	2019	%7.8
2012	%7.5	2020	%7.7
2013	%8	2021	%8
2014	%8.1	2022	%7.4
2015	%9.5	2023	%7.5

Source: Sun, Sh. (18 Sep. 2023). Contribution of Indian IT-BPM industry in GDP of India FY-2023, ststista. (15 July 2024).

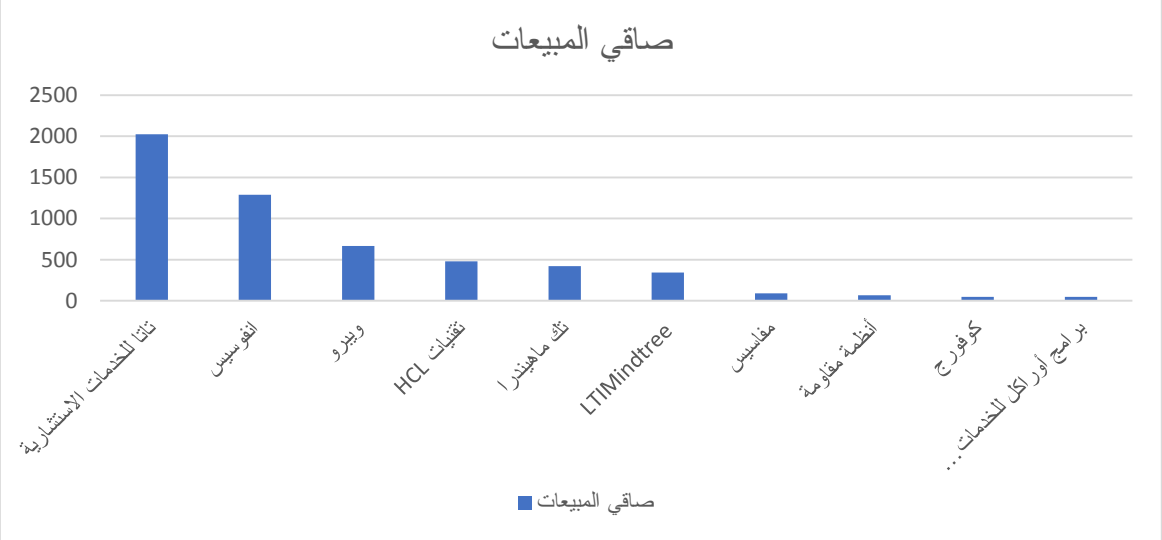

شكل 2. المشروعات الرائدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لصافي المبيعات في عام 2024 (القيمة بالمليار روبية)

Source: Sun, Sh. (13 July 2024). Leading IT services and consulting companies in India 2024, based on net sales, statista

جدول 3. صادرات صناعة تكنولوجيا المعلومات في الصادرات الهندية (القيمة بالمليار دولار)

سنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات الصناعة	108	117	126	136	147	152	178	194
معدل النمو	%8	%8.3	%7.7	%7.9	%8.1	%3.4	%17.1	%9

Source: Sun, Sh. (21 June 2024). Export revenue of the IT sector in India FY 2016-2024, statistic.

ويوضح جدول 3 النمو المتسارع الذي تحققه صناعة تكنولوجيا المعلومات في الصادرات الهندية، حيث ارتفع معدل النمو عام 2022 حوالي 17.1% بقيمة 178 مليار دولار وذلك مقارنة بعام 2021 الذي ساهم بحوالي 152 مليار دولار في الصادرات الهندية، بينما حقق عام 2023 معدل نمو حوالي 9% بقيمة 194 مليار دولار وذلك مقارنة بعام 2022 الذي ساهم في الصادرات الهندية بقيمة 178 مليار دولار. وقد يرجع ذلك النمو إلى المبادرات والسياسات الهندية ودعمها للمشروعات الناشئة والدعم المالي وتقديمها لبرامج التدريب والتأهيل. وتحقق صناعة تكنولوجيا المعلومات تنافسية عالية، وذلك من خلال:

قدرة المشروعات الهندية على تقديم منتجات وخدمات متنوعة وذلك بداية من الدعم الفني حتى انتاج أكثر أنظمة البرمجيات تطوراً وتعقيداً وبجودة عالية مثل صناعة الرقائق فهي أصبحت في عام 2024 محركاً للاقتصاد الرقمي العالمي، بالإضافة إلى صناعة اشباه الموصلات مما يمثل تحدياً للولايات المتحدة (**سكاي نيوز عربية، 2024**). بالإضافة إلى تعزيز التعليم الهندسي والتقني، وتطوير برامج الدريب المهني المتخصصة، وتشجيع ريادة الاعمال التكنولوجية والابتكار، كما تلعب الحكومة دوراً حيوياً في صياغة السياسات الداعمة وتقديم الحوافز للمشروعات التكنولوجية، وتسهل بيئة الاعمال والاستثمارات في هذا القطاع.

صناعة السيارات

تُعَد صناعة السيارات في الهند أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الهندي، حيث أدى التحول النموذجي في السياسات الاقتصادية الهندية خاصة السياسات الصناعية من نظام خاضع للرقابة الشديدة إلى تغيير قواعد الصناعة بشكل ملحوظ خلال العقدين الثامن والتاسع في القرن العشرين، حيث أدت السياسات الليبرالية إلى خلق القدرات والسماح بدخول شركات جديدة ويسمح بتنوع واستيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام وذلك يخفف من القيود في جانب العرض ويسمح للمشروعات باختيار نطاق الإنتاج الأمثل، ويعيد هيكلة القطاع الصناعي ويوجه الاستثمارات التي تتمتع بها الهند لتطوير القدرة التنافسية في القطاعات الهامة كقطاع السيارات، حيث وصل حجم الصناعة إلى 43.5 مليار دولار، كما تمثل الصادرات من السيارات حوالي 28% من الطلب على السيارات، وتصدر الهند مكونات السيارات إلى أكثر من 160 دولة، وتشمل هذه الصادرات محركات الديزل، ومنتجات مطاطية، وصناديق التروس، وهيكل السيارات وممتصات الصدمات، وأنظمة التوجيه الهيدروليكية. وتتميز الهند بوجود عدد كبير من المشروعات المصنعة للسيارات ومنها شركات عالمية مثل هيونداي، تويوتا، فولكس فاجن، وشركات هندية مثل ماروتي سوزوكي، تاتا موتورز، ماهيندرا (**غوبتا، 2018**)، وتسهم صناعة السيارات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للهند، حيث تساهم بحوالي 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي للصناعة، كما تساهم بحوالي 13% من الإيرادات الضريبية للحكومة الهندية وتوظف حوال 39 مليون شخص (**Ministry of Heavy Industries, 2023**)، كما تساهم بحوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي للمشروعات التحويلية، وتسيطر السيارات الصغيرة والمتوسطة على مبيعات سيارات الركاب، وعلى الرغم من النمو المتسارع في السيارات إلا أن المركبات الكهربائية في الهند لاتزال في مرحلة ناشئة ولا يتجاوز معدل السيارات الكهربائية في الهند 0.1% من المركبات الخاصة، وحوالي 0.2% من المركبات ذو العجلتين (**SESEI, 2021**)، ويوضح جدول 4 اتجاهات صادرات السيارات في الهند.

ويوضح جدول 4 اتجاهات صادرات السيارات في الهند خلال الفترة (2011-2023) مقسمة حسب أنواع المركبات المختلفة: سيارات الركاب، المركبات التجارية، المركبات ذات الثلاث عجلات والدراجات الرباعية. يعكس الجدول ديناميكيات السوق الهندي في صناعة السيارات وكيفية تطوير صادراته على مدار هذه الفترة الزمنية ويمكن تلخيص أبرز الملاحظات والتحليلات كما يلي:

1. صادرات سيارات الركاب: بدأت صادرات سيارات الركاب بزيادة مطردة من 508.783 وحدة في عام 2011 إلى أعلى مستوياتها في عام 2016، حيث بلغت 758.727 وحدة. هذا النمو يشير إلى تزايد الطلب العالمي على السيارات الهندية في تلك الفترة، ومن عام 2017 بدأت الصادرات في التراجع، وصولاً إلى أدنى مستوياتها في عام 2020 (404.397 وحدة)، مما قد يُعزي إلى التحديات الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19. لكن بدأت في عام 2021 في التعافي لتصل إلى 6.72.105 وحدة في عام 2023.
2. صادرات المركبات التجارية: كانت هناك تذبذبات في صادرات المركبات التجارية، حيث بدأت ب 92.258 وحدة في عام 2011 وبلغت ذروتها عند 1.08.271 وحدة في 2016. شهدت الفترة ما بعد 2016 انخفاضاً ملحوظاً، حيث سجلت 50.334 وحدة فقط في عام 2020. وفي عام 2021 وما بعده، بدأت الصادرات في التعافي تدريجياً، لتصل إلى 78.645 وحدة في عام 2022.
3. صادرات ثلاث عجلات: سجلا نمواً مستقراً حتى عام 2015 مع تذبذبات طفيفة، وبعد انخفاض كبير في عام 2017، بلغت الصادرات ذروتها في عام 2018 عند 5.67.683 وحدة. ومع ذلك، حدث انخفاض كبير في عام 2020 إلى 3.93.001 وحدة، لكنها تعافت لاحقاً إلى 4.99.730 وحدة في عام 2021.

جدول 4. اتجاهات صادرات السيارات في الهند (الأرقام بالوحدة)

بيان	سيارات الركاب	المركبات التجارية	ثلاث عجلات	عجلتان	الدراجات الرباعية
2011	5,08,783	92,258	3,61,753	19,75,111	-
2012	5,59,414	80,027	3,03,088	19,56,378	-
2013	5,96,142	77,050	3,53,392	20,84,000	-
2014	6,21,341	86,939	4,07,600	24,57,466	-
2015	6,53,053	1,03,124	4,04,441	24,82,876	334
2016	7,58,727	1,08,271	2,71,894	23,40,277	1,556
2017	7,48,366	96,865	3,81,002	28,15,003	1,605
2018	6,76,192	99,933	5,67,683	32,80,841	4400
2019	6,62,118	60,379	5,01,651	35,19,405	5,185
2020	4,04.397	50,334	3,93,001	32,82,786	3,529
2021	5,77,875	92,297	4,99,730	44,43,131	4,326
2022	6,62,891	78,645	3,65,549	36,52,122	2,280
2023	6,72,105	65,816	2,99,977	34,58,416	4,178

المصدر: جمعية مصنعي السيارات الهندية(siam.in)

4. صادرات المركبات ذات العجلتان: بدأت صادرات المركبات ذات العجلتان بزيادة مطردة لتصل ذروتها في عام 2016 عند 24.82.876 وحدة. ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى 23.40.277 وحدة عام 2017، ثم تعاود الارتفاع حتى عام 2019 عند 35.19.405 وحدة. وقد شهدت الفترة (2020-2033) تذبذب طفيف لتصل إلى 34.58.416 وحدة عي عام 2023.

5. صادرات الدراجات الرباعية: لم تسجل صادرات الدراجات الرباعية أي نشاط يذكر حتى عام 2015، وبدأت بالظهور بشكل ملحوظ من عام 2016 مع زيادة تدريجية حتى بلغت 5.185 وحدة في عام 2019، شهدت صادرات هذه الفئة من المركبات انخفاضاً في عام 2023 حيث بلغت 4.178 وحدة مقارنة بعام 2022 الذي شهد تصدير 4.326 وحدة. ومن العوامل المؤثرة على تطور صناعة السيارات في الهند:

المبادرات والسياسات في صناعة السيارات

إن سياسة صناعة السيارات الهندية تقوم بحماية السوق المحلية وذلك من خلال وضع عقبات امام المشروعات على سبيل المثال متطلباً المحتوى المحلي العالي، مما ساعد على تطوير قدرات التصنيع ووضع الأسس لصناعة مكونات السيارات، كما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وذلك من خلال تلقى استثمارات تبلغ حوالي 35.65 مليار دولار أمريكي. كما ارتبط قطاع السيارات بصورة كبيرة بقطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث ساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات في صنع منتجات أفضل، وأكثر كفاءة.

كما شجعت الحكومة الهندية على البحث والتطوير وذلك من خلال المساهمة في تخفيض الضرائب، وتمكين صناعة السيارات من تنفيذ معايير الأداء العالمية لكي تصبح أكثر تنافسية مما يوفر حلول جيدة للتصنيع ويطور المنتجات المنخفضة التكلفة **(Migiani, 2019)**. ويوضح شكل 3 عدد براءات الاختراع للمشروعات الرائدة في قطاع السيارات.

ويوضح شكل 3 أهم المشروعات في قطاع السيارات وعدد براءات الاختراع في هذه المشروعات، حيث حصلت شركة روبرت بوش على حوالي 156 براءة اختراع خلال الفترة من (2002-2022)، وحصلت شركة سوزوكي على 92 براءة اختراع، بالإضافة إلى شركة تويوتا كورب والتي حصلت على 78 براءة اختراع. وذلك يوضح أهمية قطاع السيارات في الهند وقدرته على الابتكار.

بالإضافة إلى قيام الهند بإنشاء مشرع وطني لاختبار السيارات والبنية التحتية وذلك بتكلفة 37273 مليون روبية، وذلك بدعم كامل من الحكومة الهندية وتُعد تلك المبادرات من أهم المبادرات في قطاع السيارات لأنها تخلق كفاءات عالمية في قطاع السيارات وأنشأت اربع مرافق لاختبار السيارات في المجالات الخضراء والبنية التحتية والبحث والتطوير، والمراكز الأربعة الجديدة هي: المركز الدولي لتكنولوجيا السيارات في مانيسارفي شمال الهند، المركز العالمي لأبحاث السيارات بالقرب من تاميل نادو في جنوب الهند، مسارات اختبار السيارات الوطنية بالقرب من ماديا براديش، المعهد الوطني لفحص وصيانة السيارات والتدريب في آسام في شمال شرق الهند.

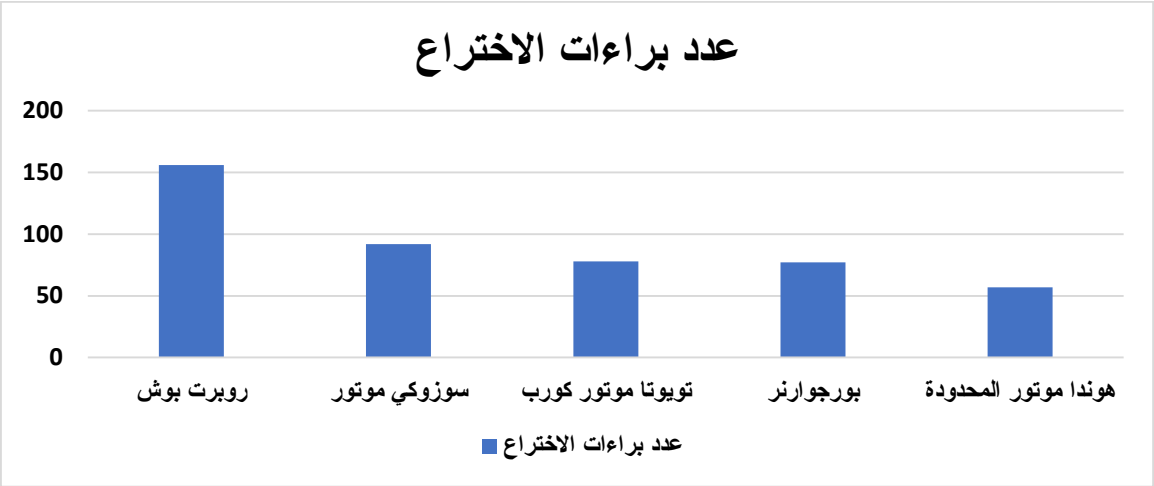

شكل 3. عدد براءات الاختراع في قطاع السيارات خلال الفترة (2002-2022)

المصدر: الهند: أفضل أصحاب براءات الاختراع في قطاع السياراتGlobalData - (2002-2022)

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. كشفت الدراسة أن العناقيد الصناعية ليست مجرد تجمعات للمشروعات، بل هي محركات فعالة لنمو وتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند. وهذه العناقيد توفر بيئة مثالية لتبادل المعرفة، مما يعزز من قدرة المشروعات على الابتكار والتكيف السريع مع متغيرات السوق.
2. أن التعاون بين المشروعات داخل العناقيد الصناعية يسهم بشكل كبير في خلق ثقافة ابتكار وإبداع مستمر. هذا التعاون لا يقتصر على تبادل المواد الخام، بل يشمل تبادل الأفكار والتقنيات، مما يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة تحدث فارقاً في السوق
3. أثبتت الدراسة أن العناقيد الصناعية هي محركات قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. غإلى جانب فرص العمل الجديدة، تسهم في تطوير المجتمعات المحلية عبر تحسين مستوى المهارات والمعيشة، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق.
4. نجاح العناقيد الصناعية في الهند مرهون على البنية التحتية في الهند والدعم الحكومي فتتفوق على غيرها في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخذا يؤكد الحاجة إلى استثمارات استراتيجية في البنية التحتية وتطوير سياسات الحكومية الداعمة لتحفيز النمو.

التوصيات

في ضوء النتائج توصى الباحثة بالآتي

1- بتشجيع المزيد من التكامل في العناقيد الصناعية المختلفة لتعزيز التعاون والشراكات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبرى، وهو ما يسهم في خلق بيئة صناعية أكثر تكاملاً وديناميكية.

2- تطوير برامج تدريبية للعمالة الماهرة بما يتوافق مع احتياجات الصناعات الحديثة، مما يساعد في رفع الكفاءة والإنتاجية.

3- زيادة الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيلات القروض وبرامج التمويل بشروط ميسرة، لتشجيع الابتكار.

4- التركيز على تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، حيث يمكن أن تنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر إذا تم تحسين وسائل النقل والاتصالات في هذه المناطق.

5- إنشاء برامج دعم تصديرية متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تسهيلات للحصول على شهادات الجودة الدولية، ودعم المشاركة في المعارض التجارية العالمية لفتح أسواق جديدة.

المراجـــع

إبراهيم، عمرو الضبع (2018). العناقيد الصناعية كمدخل لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9 (2): 503-504.

احداد، ايمان فاروق (2022). التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية

المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط"، مجلة السياسة والاقتصاد، 16 : 77.

الطيبي، عبدالله (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر.

النواب، إيهاب (2017). العناقيد الصناعية البديل القادم للتنمية الاقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية.

بن منصور، ليليا (2019). العناقيد الصناعية كآلية لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرة تحليلية في جذب مؤسسات الرأس المال المخاطر. مجلة رمح للبحوث والدراسات، 29: 352.

حفصي، نصر الدين (2019). العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني -عرض تجارب دولية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية وعلوم التيسير، جامعة 8 ماي 5491 - قالمة، 21.

زرقين، عبود وتوايتية الطاهر (2014). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 15 (41): 164.

زواش، زهير (2014). العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة -التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة منثوري قسنطينة، ع .42

سكاي نيوز عربية (2024). الهند تتقدم في صناعة الرقائق.. هل تصبح منافساً عالمياً. سكاي نيوز عربية -أبو ظبي.

طرشي، محمد (2015). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع 13.

غوبتا، براكريتي (2018). الهند تتحول إلى مركز عالمي لصناعة مكونات السيارات، الشرق الأوسط. (تاريخ الاسترداد 17 يوليو 2024).

لفته، فاطمة مصحب وعلى محمد كريم (2023). دور العناقيد الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني العراق حالة دراسية، مجلة الدراسات المستدامة، 5: 2.

مصطفى، إبراهيم (2017). المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية: تجربة الهند، البورصة خاص. (4 يوليو 2024).

Arif, B.W. (2012). Industrial clusters. Schumpeterian innovations and entrepreneurs' human and social capital: A Survey of Literature. Pak. Econ. and Social Rev., 50 (1): 71-72.

Comptia (2024). IT Industry Outlook 2024, Comptia, 18.

Government of India (2022). Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Annual Report, 37.

Government of India (2023). Annual Report 2022-23, Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, 118.

Government Policy and Other Enabling Factors, ResearchGate, 456-457.

Hsu, M.S. (2014). The impact of industrial clusters on human resource and firms' performance. J. Mod. Manag., 9(2):141-15.

Hussian, Z.I. (2018). Modern Polarization Policies and Spatial Development: Study of the Industrial Clusters Policy-Karbala Case Study, urban and regional planning for postgraduate studies, KnE Eng., 313.

Michael, P. (1999). The Competitive Advantage of Nations. New York: Basic Books.

Migiani, S. (2019). The Growth of the Indian Automobile Industry: Analysis of the Roles.

Ministry of Heavy Industries (2023). The automobile sector in India, Azadi ka Amrit Mahotsav.

Rawat, D. (2017). Analysis of cluster development approach in India, J. Indian Manag. and Strategy, 8 (2): 20.

SESEI (2021). Indian automobile industry, seconded European Standardisation export in India.

Suinisheva, D.E. (2010). (The) Role of industrial clustering in economic development (Doctoral dissertation, KDI School).

IBEF, I.T. and BPM Industry in India, (15 July 2024). Information Technology India, Top IT Companies in India - IBEF.

CONTRIBUTION OF INDUSTRIAL CLUSTERS TO SUPPORTING THE COMPETITIVENESS OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN INDIA

Doaa M.M. Hamdi[1*], A.M. Al-Shennawi[2] and Siham A. Abdullah[3]

1. Polit. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Fac. Higher Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt
2. Econ. Dept., Fac. Commerce, Zagazig Univ., Egypt
3. Econ. Dept., Fac. Commerce, Al-Azhar Univ., Egypt

ABSTRACT: The paper explores how industrial clusters contribute to improving productivity and innovation by providing a collaborative environment that brings together SMEs with each other and research centers. The paper discusses the impact of industrial clusters in facilitating SMEs' access to raw materials, technology, and markets, which supports their ability to grow and expand. It also focuses on how clusters enable SMEs to overcome challenges such as finance and infrastructure, and achieve economic development in India. The paper also highlights the crucial role that industrial clusters play in enhancing the competitiveness of SMEs in India, as these enterprises are a mainstay of the Indian economy. Industrial clusters provide opportunities for SMEs to access financial resources and better technology, and enhance their ability to compete in the local and global market.

Key words: Industrial clusters, the competitiveness, small and medium enterprises, India.

المحكمـــون:
1- أ.د. علـــي أحمـــد إبراهيـــم أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
2- أ.د. جمال الدين مصطفى محمد أستاذ الميكروبيولوجيا الزراعية المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.